THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بيـــان

وفد الجمهورية العربية السورية

يلقيه

الوزير المستشار

د. عمار عوض

أمام

اللجنة الخامسة

حول البند 161

تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في 1 أيار 2017

السيد الرئيس،

بداية يود وفد بلادي أن يشكر السيدة بيتينا توتسي بارتيسيوتاس، المراقب المالي، على تقديمها تقرير الأمين العام المتضمن ميزانية تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (الاندوف) للفترة 2017/7/1 إلى 2018/6/30 والوارد في الوثيقة A/71/781 ، وتقرير الأمين العام حول أداء ميزانية الأندوف للفترة من 1/7/ 2015، إلى/2016/6/30. كما يشكر السيد كارلوس لويس ماسيو رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على تقديمه تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة والوارد في الوثيقة A/71/836/Add.2.

السيد الرئيس،

أنشئت قوة الاندوف بموجب قرار مجلس الأمن رقم 350 لعام 1974 للفصل بين القوات السورية وقوات الاحتلال الاسرائيلي في الجولان السوري المحتل إثر حرب تشرين الأول 1973 . وإن السبب الرئيسي لإنشاء هذه القوة واستمرارها يعود لقيام إسرائيل باحتلال الجولان السوري في العام 1967، واستمرارها بهذا الاحتلال في تحدٍ سافر لقرارات الشرعية الدولية الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة بهذا الشان، والتي تطالبها بالانسحاب الكامل حتى خط الرابع من حزيران 1967. وبما أن السبب في نشر هذه القوة واستمرار وجودها في الجولان السوري هو استمرار الاحتلال الاسرائيلي، لذلك يؤكد وفد بلادي مجدداً على أن تمويل قوة الاندوف يجب أن يقع على عاتق

الطرف الاسرائيلي المعتدي، القائم بالاحتلال ، استناداً إلى المبادئ الأساسية الواردة في قرار الجمعية العامة رقم 1874(د-إ-4) 27/ 6/1967.

السيد الرئيس،

يود وفد بلادي أن يؤكد مرة أخرى على ضرورة أن تكون تقارير الأمانة العامة حيادية وبعيدة عن التسييس وأن تعكس الحقائق كما هي على أرض الواقع دون مجاملة أو محاباة لطرف على حساب الطرف الآخر ، حيث أشار التقرير في معرض حديثه عن العوامل الخارجية واقتبس" وجود حالات أخرى من القوة القاهرة ، والتغيرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، والتغيرات في احترام الحكومة المضيفة لأحكام اتفاق مركز القوات"، ومن غير الواضح إلى ما يرمي إليه واضعو التقرير باستخدام هذه اللغة غير الواضحة ، حيث أن تقريري الأمين العام تجاهلا الإشارة الى سبب تدهور الحالة الأمنية على الجانب "برافو" والذي يعود الى الأعمال الارهابية التي تقوم بها المجموعات الارهابية المسلحة المدعومة من دول معروفة على رأسها إسرائيل ، القوة القائمة بالاحتلال، والتي يصر واضعو التقرير، للأسف، على تسميتها بالمجموعات المسلحة من غير الدول ، كما تجاهل الأمين العام أيضاً الاشارة الى دور إسرائيل في دعم الجماعات الارهابية المرتبطة بداعش وبالقاعدة كتنظيم جبهة النصرة الارهابي المدرج على قوائم مجلس الأمن للمجموعات الارهابية سواءً دعماً مباشراً من خلال إعتداءات إسرائيل المتكررة على الأراضي السورية ، أو بشكل غير مباشر من خلال تقديم الدعم اللوجيستي

للجماعات الارهابية، بما في ذلك معالجة الارهابين في مشافيها وإعادتهم عبر خط الفصل لمتابعة أعمالهم الارهابية، الأمر الذي يؤدي إلى تصعيد التوتر في منطقة الفصل، ويعرّض حياة قوات الأمم المتحدة العاملة في الأندوف للخطر ويساهم في منع قوة الأندوف من القيام بولايتها، دون تحميل هذه المجموعات الارهابية أو "إسرائيل" المسؤولية عن الاضرار التي نجمت عن هذه الاعتداءات.

ونشير في هذا الإطار الى أن انسحاب قوات الأندوف من بعض مواقعها أفسح المجال لهذه المجموعات الارهابية المسلحة لشغل هذه المواقع ، وبهذا الصدد يود وفد بلادي أن يرحب بعودة قوة الأندوف، إلى بعض المواقع التي سبق وتركتها، وذلك بعد أن قدمت الحكومة السورية الدعم الكامل لقوة الأندوف لاعادة انتشارها في منطقة الفصل، و حيث عملت وما زالت تعمل على طرد الارهابيين منها، ومنحت كافة التسهيلات الممكنة لتعزيز قوة الأندوف لما لذلك من أهمية في ضمان الاستقرار في منطقة الفصل. كما يدعو وفد بلادي إلى العودة الكاملة لقوة الأندوف إلى كافة المواقع التي تركتها ، ونحث اللجنة الخامسة على الموافقة على كافة الموارد المطلوبة لتحقيق ذلك.

السيد الرئيس،

يعبر وفد بلادي عن رفضه لتجاهل الأمانة العامة للكثير من الحقائق على أرض الواقع فقد ذكرت الأمانة العامة في تقريرها " بأن تقلب الأوضاع

في منطقة الفصل، وحوادث اطلاق النار هو بسبب "النزاع الأهلي أو المدني في سوريا "، دون أن تشير إلى من قام بهذه الانتهاكات ، حيث تتجاهل الأمانة، وعن عمد، الإنتهاكات الاسرائيلية لاتفاقية فصل القوات لعام 1974. كما تستمر الأمانة بتوصيف النزاع في سوريا بأنه "نزاع مدني أو أهلي "، هذا التوصيف الذي ترفضه سوريا ، لأن ما تقوم به الحكومة السورية بالتعاون مع حلفائها وأصدقائها هو في واقع الأمر حرب على الارهاب بما ينسجم مع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الارهاب لاسيما القرارات (2170-2178-2199-2253). كما تستمر الأمانة العامة بتسمية المجموعات الإرهابية المسلحة المتواجدة في منطقة الفصل بالمجموعات المسلحة ، بشكل يخالف التسمية الرسمية لهذه المجموعات وفقاً لتصنيفات مجلس الأمن المتعلق بالمجموعات الارهابية المسلحة. لذلك يطالب وفد بلادي الأمانة العامة بإصدار تصويب رسمي لتقريرها يعكس هذه الحقائق سالفة الذكر. كما يتطلع الى أن تعكس تقارير الأمانة العامة القادمة الحقائق كما هي وأن تسمي الأمور بمسمياتها.

السيد الرئيس،

يؤكد وفد بلادي على ضرورة الالتزام باتفاقية فصل القوات واتفاقية الاجراءات الأساسية العملياتية الناظمة لعملها في الأمور المرتبطة بالتعاون الاقليمي والممارسات الادارية وعمليات التعيين واستحداث الوظائف وتحديد مهامها، وعلى ضرورة عدم التداخل بين عمل بعثات الأمم المتحدة في المنطقة والتي

لبعضها طابع سياسي أو إنساني بحت يختلف عن ولاية قوة الأندوف ذات الطبيعة العسكرية وتنحصر مهمتها بالحفاظ على وقف إطلاق النار ومراقبة اتفاق فض الاشتباك ولا علاقة لها بالشأن الداخلي لبلدي سوريا. وكذلك نرفض ما ورد في التقرير حول استمرار التعاون بين الاندوف و مكتب المبعوث الخاص بسوريا، الأمر الذي يعتبر تجاوزاً لولاية الأندوف وتجاهلاً لاتفاقية فض الاشتباك واتفاقية الآجراءات الأساسية العملياتية الناظمة لعمل هذه القوة. فما علاقة قوة الاندوف بالعملية السياسية ومكتب السيد دي ميستورا

لذلك وفي ضوء ما سبق ، فإن وفد بلادي يؤكد على أن أي تجاوز لهذه الولاية سيعتبر تدخلاً في الشؤون الداخلية للجمهورية العربية السورية ، وبعبارة أوضح فإنه من غير المقبول أبداً أن يكون هناك تداخل في عمل هذه القوة مع عمل البعثات الأممية الأخرى ، إلا بعد موافقة وعلم الحكومة السورية وحسب الضرورة التي تراها الحكومة السورية .

السيد الرئيس،

لقد رحبت الجمهورية العربية السورية بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك منذ إنشائها وقدمت لها كل الدعم اللازم، واستمرت الجمهورية العربية السورية منذ إنشاء القوة بالإحترام الكامل لإتفاقية فصل القوات على أساس أنها مرحلة مؤقتة بانتظار إعمال وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية 242 و338و 497 القاضية بإنسحاب إسرائيل من كامل الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران لعام 1967. كما تؤمن بلادي على أنه وبالرغم من أهمية

الدور الذي تقوم فيه هذه القوة ، إلا أنه يجب ألا يشكل ذلك بديلاً عن معالجة الاسباب الرئيسية للصراع ، ألا وهو الاحتلال الاسرائيلي ، وفي هذا الصدد ، تدين الجمهورية العربية السورية قيام حكومة الاحتلال الاسرائيلي بالعدوان على بلادي سوريا بتاريخ2017/3/17 ، وكذلك تدين العدوان الأخير الذي تم بتاريخ 2017/4/27 وذلك في خطوة استفزازية ، تعكس استهتار إسرائيل بالقانون الدولي و قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية ذات الصلة.

هذا وتجدد بلادي مرة أخرى التزامها باتفاقية فصل القوات وبكافة القرارات ذات الصلة التي تؤكد على أن الجولان جزء لا يتجزأ من الجمهورية العربية السورية ، إيماناً منها بعودة الجولان المحتل عبر الشرعية الدولية ، وتتطلع إلى تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة.

وفي الختام، يود وفدي أن يعبر عن تقدير سورية الدائم للمهمة النبيلة التي تضطلع بها قوة الاندوف ، كما نود أن نوجه تحية تقدير للدول المساهمة بقوات الاندوف. ويؤكد وفد بلادي على استعداده للانخراط البناء والايجابي في المفاوضات المتعلقة بهذا البند.

وشكراً السيد الرئيس,,,